

او حال او سقط ما كانا فممن ساعته لم ينقص وان استقر ما
ثم انبأ تنقص ولو نام على دابة حتى عريان ان كان حال الصعود
والاستواء لم يكن صدأ في حال الخطوط حدث وتأقطنه ايضا
الاغما والسكرا الذي حصل به في المشقة فالحين والجنون كما لا يراه
فقد نوال المشقة بهما وانما الثالث فلهذا لم يميز الحدث عن غيره وقاضيه
ايضا فصحة ما يقع ما يكون سموه كالوطرارة وانما الفصحى للمسيح
فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتسليم لا يبطل شيئا منها فالحين
في صلوة يقبل النجاسة الى مائة الوضوء فيكون اقرارا عن وضوء في
حسن الغسل صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لا ينقص
الوارد فيه وهو قول علي الصلوة والسلام الا ان يحكم بغيره
فليقل الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقا فيقتضيه فلا ينقص
غير التهمة وتعمية الضميمة والنام والتسليم والتعمية خارج الصلوة
ولا في صلوة الخمار وسجدة السجادة وان تفسد بها ولو كانت التهمة
عند السلام اي قبل وبعد انتهت سلامتها تكون في الصلوة لا ان تفسد
المصل في التهمة لانها تكون خروجاً بصحة وسما في ان الصلوة
تتم وكيف كان فاذا خرج الاما من الصلوة بما هي متعة التهمة فتتم
الامام لم ينقص وضوءه لان خروج الاما خروج له الا ان يكون موقفا
فانها تكون في انما وصلوة وتأقطنه ايضا المباشرة الخارجة وهي
ان يابس او ان يمتدح وتشرأله واحساب فخرجها الى ايمان
اي ينقص وضوء الرجل والمرأة لاسن الذكر والمرأة فان غرضه
عند ما خلا للشافعي فشرعت نقطة فسال ما اذا وجوه كالصعد و
الدم ينقص وان علما على راس الجرح فانزل لو كان بحيث اذا ترك مال
ينقص والا فلا ينقص فخرج من اذنه فخرج بوجع ينقص لانه يكون

منه من ساعته
فانما الثالث
فلهذا لم يميز
الحدث عن غيره
وقاضيه ايضا
فصحة ما يقع
ما يكون سموه
كالوطرارة
وانما الفصحى
للمسيح فقط
فلا يبطل الوضوء
بل الصلوة
والتسليم لا يبطل
شيئا منها
فالحين في صلوة
يقبل النجاسة
الى مائة
الوضوء فيكون
اقرارا عن وضوء
في حسن الغسل
صلوة كاملة
اي ذات ركوع
وسجود
وذلك لا ينقص
الوارد فيه
وهو قول علي
الصلوة والسلام
الا ان يحكم
بغيره فليقل
الوضوء والصلوة
ورد في صلوة
مطلقا فيقتضيه
فلا ينقص غير
التهمة وتعمية
الضميمة والنام
والتسليم والتعمية
خارج الصلوة
ولا في صلوة
الخمار وسجدة
السجادة وان
تفسد بها ولو
كانت التهمة
عند السلام
اي قبل وبعد
انتهت سلامتها
تكون في الصلوة
لا ان تفسد
المصل في التهمة
لانها تكون
خروجاً بصحة
وسما في ان
الصلوة تتم
وكيف كان
فاذا خرج
الامام من
الصلوة بما
هي متعة
التهمة
فتتم الامام
لم ينقص
وضوءه لان
خروج الاما
خروج له
الا ان يكون
موقفا فانها
تكون في انما
وصلوة وتأقطنه
ايضا المباشرة
الخارجة وهي
ان يابس او ان
يتمدح وتشرأله
واحساب فخرجها
الى ايمان اي
ينقص وضوء
الرجل والمرأة
للسن الذكر
والمرأة فان
غرضه عند ما
خلا للشافعي
فشرعت نقطة
فسال ما اذا
وجوه كالصعد
و

من الحوائط والا فلا ينقص في غيره زمنا ونقص من غير المضعف
مع سلطان الدمع في الكثرة الاوقات ان خرج منها الدمع انقص
وان استقر صاحب عذر وسبب ما كانا ان كان بها العين
غرت من الغضب المبحر وسكون الراعي في العين يسقط ولا ينقطع
الحديث البالغ لاسن مضمنا ولو باقته الحائلي عن الخط الا ان خلا
ولو مضمنا وهو المشرقة فقل من مضمنا كما لم ينقطع وكذا الاول
الا ان يخرج من الخط والحائلي واحدا في الحداثة التي لم تكن
ما لم ينقطع وقال في الخط كره بعض من ان ينقص المصحح بالكم
الحائلي وقال عاصم لا يكره لاسن مخرجه وهو المباشرة بالبدن
بما حائل واختاره في الكفا في ايضا واختاره في المحدث بالبدن
وتخص لاسن اليد في الكتب المشرقة الا التعمية ذكره في صحيح التكملة
ونزه ولا يثبت درجتها في سورة فالو المداوي الا في البقرة وان جاز
قوله فخرج في الحديث بين التوبة والاسن لان الحديث محل اليد دون
الغرضي بحيث غسل اليد والنواصب في الجنب والحائلي لان
الجنان والجنب في اليد واليد لا تفسد بغيرها ولا يرد اليه لان
الجنب في نغرة الى المصحح مائة كذا في الكفا في ذكره وتحويل الى الحديث
مسيح راس المساجد وطواف بالكتبة كذا في السارية وانما لم يجر
لان حرمتهما من الحكم لم يثبت الا كره كالمضغ والحائلي في فضل الغسل
المكره بهما ما ينال الغرض لا اعتقاد في العمل او موقفا
الحائلي لم ينفذ غسل الغواثين وسائر البدن حتى داخل العكفة
في الاصح وغسل الشرة والشارب والحائلي وجب للحائلي
يجب ايضا الى المداوي ان شاء الله كما يجب الى الصلوة اذا خرج فيه كذا
في الخط والفرج الخارج ذكره في الحاشية وذلك لان قوله تعالى فاطمروا

من الحوائط والا فلا ينقص في غيره
مع سلطان الدمع في الكثرة الاوقات
ان خرج منها الدمع انقص وان استقر
صاحب عذر وسبب ما كانا ان كان بها
العين غرت من الغضب المبحر وسكون
الراعي في العين يسقط ولا ينقطع
الحديث البالغ لاسن مضمنا ولو باقته
الحائلي عن الخط الا ان خلا ولو مضمنا
وهو المشرقة فقل من مضمنا كما لم
ينقطع وكذا الاول الا ان يخرج من
الخط والحائلي واحدا في الحداثة التي
لم تكن ما لم ينقطع وقال في الخط
كره بعض من ان ينقص المصحح بالكم
الحائلي وقال عاصم لا يكره لاسن
مخرجه وهو المباشرة بالبدن بما حائل
واختاره في الكفا في ايضا واختاره
في المحدث بالبدن وتخص لاسن اليد
في الكتب المشرقة الا التعمية ذكره
في صحيح التكملة ونزه ولا يثبت
درجتها في سورة فالو المداوي الا في
البقرة وان جاز قوله فخرج في
الحديث بين التوبة والاسن لان
الحديث محل اليد دون الغرضي
بحيث غسل اليد والنواصب في الجنب
والحائلي لان الجنان والجنب في
اليد واليد لا تفسد بغيرها ولا يرد
اليه لان الجنب في نغرة الى
المصحح مائة كذا في الكفا في ذكره
وتحويل الى الحديث مسيح راس
المساجد وطواف بالكتبة كذا في
السارية وانما لم يجر لان حرمتهما
من الحكم لم يثبت الا كره كالمضغ
والحائلي في فضل الغسل المكره بهما
ما ينال الغرض لا اعتقاد في العمل
او موقفا الحائلي لم ينفذ غسل
الغواثين وسائر البدن حتى داخل
العكفة في الاصح وغسل الشرة
والشارب والحائلي وجب للحائلي
يجب ايضا الى المداوي ان شاء الله
كما يجب الى الصلوة اذا خرج فيه
كذا في الخط والفرج الخارج ذكره
في الحاشية وذلك لان قوله تعالى
فاطمروا